

قرار رقم (٤٢٧) لسنة ٢٠١٠

بتاريخ ٨/ ٨/ ٢٠١٠

باعتتماد تعديل لائحة النظام الأساسي لصندوق التأمين الخاص
للعاملين بشركة مصر لحليج الأقطان

رئيس الهيئة العامة للمراقبة المالية

بعد الاطلاع على القانون رقم ٥٤ لسنة ١٩٧٥ بإصدار قانون صناديق التأمين الخاصة ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ بإصدار قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر ولائحته التنفيذية وتعديلاتها.
وعلى القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠٠٩ بتنظيم الرقابة على الأسواق والأدوات المالية غير المصرفية.
وعلى قرار رئيس الهيئة رقم (١٤٩) لسنة ٢٠٠٩ بتفويض نائب رئيس الهيئة فى اعتماد والموافقة على كافة القرارات الخاصة بصناديق التأمين الخاصة.
وعلى قرار الهيئة المصرية للرقابة على التأمين رقم (٢٨٤) لسنة ٢٠٠٦ بتسجيل صندوق التأمين الخاص للعاملين بشركة مصر لحليج الأقطان برقم (٧٨٣).
وعلى لائحة النظام الأساسي للصندوق وتعديلاتها .
وعلى محضر اجتماع الجمعية العمومية للصندوق المنعقدة في ٢٦/٤/٢٠٠٩ بالموافقة على تعديل بعض مواد لائحة النظام الأساسي .
وعلى محضرى اجتماع لجنة البت في طلبات الترخيص بإنشاء صناديق تأمين خاصة جديدة وتعديل أنظمتها الأساسية وتصفياتها والمشكلة بقرار رئيس الهيئة رقم (١٥) لسنة ٢٠١٠ بجلستها المنعقدتين بتاريخى ٦/٢٢ ، ٢٧/٧/٢٠١٠ باقتراح اعتماد التعديل المقدم من الصندوق المذكور .
وعلى مذكرة الإدارة العامة لتعديلات نظم صناديق التأمين الخاصة بالهيئة المؤرخة ٢٠١٠/٨/٤ .

ق ر ر



٤٦٠٧٦

مادة (١) : يستبدل بنص المادة (٨) من الباب الثالث (المزايا) النص التالى :-

الباب الثالث : (المزايا)

مادة (٨) :

تصرف المزايا التأمينية فى الحالات التالية :-

(أ) فى حالة انتهاء الخدمة بسبب :-

- بلوغ سن التقاعد القانونية

- العجز الجزئى المستديم

- الاستقالة

- الفصل لأسباب غير تأديبية

- المعاش المبكر

- النقل الى شركة أخرى

يؤدى الصندوق للعضو ميزة تأمينية بواقع رصيد العضو الختامى لدى الصندوق فى تاريخ انتهاء الخدمة بالاضافة الى مبلغ تكميلى يحسب فى تاريخ انتهاء الخدمة.

(ب) فى حالة إنتهاء الخدمة بسبب الوفاة أو العجز الكلى المستديم :-

يؤدى الصندوق للعضو أو لورثته الشرعيين (فى حالة عدم تحديد مستفيدين عنه) ميزة تأمينية بواقع ما يلى :-

(١) رصيد العضو الختامى لدى الصندوق من تاريخ إنتهاء الخدمة بالإضافة إلى مبلغ تكميلى يحسب فى تاريخ إنتهاء الخدمة.

(٢) قيمة مستحقات العضو وفقاً لوثيقة التأمين المبرمة مع إحدى شركات التأمين العاملة فى مصر بواقع ١٠ أشهر من أجر اشتراك الوثيقة.

مادة (٢) : يسرى هذا القرار اعتباراً من ٢٦/٤/٢٠٠٩ .

مادة (٣) : ينشر هذا القرار فى الوقائع المصرية وعلى الجهات المعنية تنفيذه.

د. عادل منير

نائب رئيس الهيئة



٤٦٠٧٦